الدوسري يسأل وزير الصحة عن معايير اختيار الأطباء

وجه النائب ناصر الدوسري سؤالًا برلمانيًا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، عن الأسس والمعايير في اختيار الأطباء من الكويتيين وغير الكويتيين لشغل وظيفة طبيب ونص السؤال على ما يلي:

نظرًا لما أثير في وسائل التواصل الاجتماعي حول الاستقبالات الجماعية لعدد من الأطباء من وزارة الصحة وحصولهم على خدماتهم على الرغم من عدم التأكد من صحة شهاداتهم، بات لزامًا على وزير الصحة عدم قبول استقالة أي طبيب إلا بعد التأكد من صحة شهادته.

وعليه يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1– هل شكلت وزارة الصحة لجنة لدراسة شهادات الأطباء في الوزارة والتأكد من صحتها ومصدرها وتطابقها مع تخصصاتهم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنسخة من قرار تشكيل اللجنة وأسماء أعضائها.

2– كم يبلغ عدد الأطباء (غير الكويتيين) الذين قُبلت استقالاتهم منذ تولي الوزير الحالي منصبه؟

3– ما أسباب الاستقالات الجماعية؟ مع تزويدي بنسخة من كل الاستقالات كل على حدة؟ ونسخة من الشهادة ومعادلاتها.

الغانم: بناء على طلب رئيس الحكومة

إحالة استجواب المبارك إلى اللجنة التشريعية للنظر في مدى دستوريته

◆ المجلس يمنح لجنة التحقيق حول الأمطار مهلة أسبوعين لإعداد تقريرها

◆ تمديد عمل لجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول في إدارة الفتوى والتشريع لمدة أسبوعين

◆ وافق المجلس على التوصيات التي تقدم بها النواب بشأن استجواب الوزير الجبري

رياض عواد

الغانم يدير الجلسة

جانب من الجلسة

وافق مجلس الأمة على إحالة الاستجواب المقدم من قبل النائب عبدالكريم الكندري إلى سمو رئيس مجلس الوزراء إلى اللجنة التشريعية، خلال جلسة سرية.

وعقب الجلسة قال الرئيس مرزوق الغانم، إن كل ما يخرج من نتائج وأرقام وأسماء عن الجلسة السرية ليس دقيقا، أما المُستجوب النائب الكندري، فقد أكد أن إحالة مناقشة الاستجواب الى السرية سيناريو متعارف عليه حتى يتم تغطية مواقف النواب ولا يتسنى للناخبين معرفة مواقفهم.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم قد افتتح الجلسة الساعة الثانية عشر والنصف من ظهر أمس، والمدرج على جدول أعمالها الاستجواب المقدم من النائب عبدالكريم الكندري لرئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك، اضافة الى تقارير اللجان عن عدد من القوانين وطلبات المناقشة، وتلا الأمين العام أسماء الحضور والمعتذرين والغائبين عن اجتماعات اللجان البرلمانية خلال الفترة الماضية. وصادق المجلس على مضبطة جلسة طرح الثقة بوزير الاعلام محمد الجبري، والتي اعلن الامين العام غياب النائب محمد المطير عنها بدون عذر، وانتقل المجلس الى بند الرسائل الواردة ومدرج عليه 5 رسائل واردة من بينها رسالتان لسمو أمير البلاد وسمو ولي العهد يشكران فيهما رئيس وأعضاء مجلس الأمة على تهنئتهم بحلول شهر رمضان المبارك.

أما الرسالة الثالثة فجاءت من رئيس لجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول في إدارة الفتوى والتشريع يطلب فيها تمديد عمل اللجنة لمدة شهر حتى تتمكن من إعداد تقريرها، ونصت على «بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء الموفق 16/04/2019 في شأن طلب تشكيل لجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول في إدارة الفتوى والتشريع لمدة شهر، ولما كانت اللجنة بصدد إعداد تقريرها بشأن ذلك، فإن اللجنة لم تتمكن من الانتهاء من التحقيق وذلك بسبب نقص المعلومات وتأخر ورود البيانات». وأضافت: لذا فإن اللجنة تطلب من المجلس الموقر الموافقة على تمديد عملها لمدة شهر حتى تتمكن من إعداد تقريرها النهائي في الموضوع ومن ثم تقديمه لمجلسكم الموقر.

وجاءت الرسالة الرابعة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية لمدة أسبوعين حتى يتسنى لها إعداد تقريرها، ونصت على «بالإشارة إلى قرار مجلس الأمة بجلسته يوم الأربعاء الموافق 14 نوفمبر 2018 بالموافقة على الطلب المقدم من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق تختص بالنظر في المسائل المثارة بشأن أزمة عدم الاستعداد وضعف وقصور الأجهزة المعنية بالدولة وعلى الأخص وزارة الأشغال العامة والهيئة العامة للطرق والنقل البري ووزارة الكهرباء والماء وأي أجهزة مختصة أخرى في التصدي لموسم الأمطار وما ترتب عليه من أضرار، على أن تقدم تقريرها خلال شهرين من تاريخ تشكيلها». واضافت ونظرًا لورود عدد من المستندات والتقارير للجنة مؤخرًا ذات صلة بموضوع التحقيق فإن اللجنة ترغب من المجلس الموقر الموافقة على منحها مهلة إضافية لمدة أسبوعين، حتى يتسنى لها إعداد تقريرها حول الموضوع المشار إليه.

أما الرسالة الخامسة فتضمنت تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 فبراير 2019 حتى 30 أبريل 2019 عملًا بالفقرة الأخيرة من المادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وفي نقطة نظام قال النائب بدر الملا يجب ادراج طلبات المناقشة وفق المادة 148 وقدمنا طلب للتحقيق في موضوع الجنسية فلماذا لم يتم ادراجه؟ والنواب لا يعرفون ان الطلب مدرج على جدول الاعمال. وقال الرئيس الغانم طلبات المناقشة هي من تدرج اولا لكن طلبات التحقيق تظل حتى ياتيها الدور وهذه طريقتنا ولن نغيرها.

وكان اول المتحدثين في بند الرسائل الواردة النائب صالح عاشور قائلا: ان قضية فوائد قروض المواطنين يجب اسقاطها او الموافقة على الاقتراح الذي تقدمت به باستقطاع غلاوة المعيشة لها. واضاف عاشور اتمنى من الوزير انس الصالح ان ينظرون بهذه القضية بكل اهتمام خاصة خريجي الحقوق من تقدير جيد جدا وامتياز فمن غير المقبول عدم قبولهم في الفتوى والتشريع، في حين يتم قبول خريجي جامعات متخلفة عن جامعة الكويت ونحتاج اهتمام اكبر من الوزير. وعن رسالة لجنة حادثة الامطار قال عاشور: ننتظر موسم اخر للامطار ولايزال المتضررون من موجة الامطار لم يحصلوا على تعويضاتهم وهي فترة طويلة فمر سنة ولم يتم تعويضهم، فيحتاج الاسراع في تعويض المواطنين الذين تضررت املاكهم، فالبعض حصل على قروض لاصلاحها.

وعلى صعيد متصل شكر عاشور الامانة العامة على تقريرها بشان حضور اجتماعات اللجان والجلسات فلهم كل التقدير.

وتحدث النائب علي الدقباسي مشددا على أن اوضاع المنطقة محتقنة ولابد ان تكون لدى الحكومة الجاهزية والاستعداد لما يحتمل حدوثه في ظل وصول القطع الحربية الاميركية، وعلينا الالتفاف خلف قيادة سمو امير البلاد وعلى الحكومة الا تترك المجال للقيل والقال ليؤثر على الامن ومطلوب جيش إلكتروني يتعامل مع الاحداث الحالية ومنح الثقة للأجهزة الامنية.

من جهته، قال النائب احمد الفضل: اشكر سمو الامير لعفوه عن المواطن سالم الدوسري والشكر موصول للنائب ناصر الدوسري الذي لم يبيع الوهم وطلب من صاحب الامر وبرجاء منه لينال مايراده بشان العفو وهذا عادات وتقاليد اهل الكويت وسالم الدوسري رغم اقترافه الخطا اعتذر بينما تضيق مطاعم تركيا بالمتهمين.

وأضاف الفضل: ماحدث في جلسة العفو تأجيج للاوضاع رغم ان رئيس مجلس الامة اعلن قبل اربع ايام ان الحكومة لن تحضر وأتذكر النائب السابق النفيسي في الثمانينات عندما قال اخطانا عندما كنا نلاحق الوزراء في ظل الاوضاع الملتهبة آنذاك واقول الاخوة لابد ان يعود ربعكم من الخارج ويطبقون ماعليه ثم يكتبوا رسالة اعتذار لسمو الامير واقول لكن ربعكم ليسوا افضل من ابو رفعة.

وهنا حدث سجالا بين الفضل والنائب اسامة الشاهين الذي أكد ان ما قاله الفضل خلط رخيص للأوراق عندما يقحم الشرفاء في كلام غير مقبول وهو اساء لهم بينما كان يتسكع في مطارات بيروت ونحن سلكنا طريق الدستور والسلطات، والفضل يرد بقوله انا أتسكع حيثما اريد لكن لست عبدا لمرشد مسجونا في مصر.

وطالب الغانم النائبين ضبط النفس ويخاطبهم بالقول نحن في رمضان وصلوا على النبي، معلما انه سيتم شطب كل ما ورد به اساءة. بدوره، قال النائب محمد الدلال: تقدمنا بقوانين العفو من خلال أدواتنا التي اتاحها لنا الدستور وهذا واجبنا وعلينا الالتفاف خلف الوحدة الوطنية وتوجيهات سمو الامير في ظل الاحداث الحالية

وأضاف الدلال: يجب ان تضع الحكومة ضوابط دائمة لعملية التوظيف في الفتوى والتشريع بعيدا عن الواسطات

واكد الدلال ان غياب بعض النواب عن اللجان البرلمانية يعيق عملها ولابد من اعلان اسماء الحضور والذين يتخلفوا عن حضور اجتماعات اللجان.

بدوره قال النائب خليل الصالح: نتذكر في هذه الايام وقفة سمو الامير في تفجير مسجد الصادق وحضوره مباشرة والدموع تنهمر من عينيه في موقف الاب لابنائه وسموه سحب فتيل الفتنة والازمة آنذاك في وقفته الكبيرة

وأضاف الصالح: هناك شهداء الصلاة سقطوا في مسجد الصادق ذهبوا الى جوار ربهم بينما ذهب من ارتكب هذا الجرم الى جهنم والشعب الكويتي وقف امام الوحدة الوطنية ووأد الفتنة والان علينا ان نقف خلف القيادة السياسية في ظل الظروف الحالية المتوترة

أما النائب عبدالله الرومي، قال: اقول لسمو الامير وولي العهد كل عام وأنتما واهل الكويت بخير وفي ظل الظروف الحالية ونشد على يد الحكومة ونقول لها في السياسة الخارجية نقف معكم من اجل وحدة الكويت وأمنها واؤكد ان بلدنا لاتزال بخير ومن يريد ان يحكم على الكويت ووحدتها يرى التجمع في دواوين رمضان في موقف يجسد اللحمة الوطنية

وأضاف الرومي: ما يحدث في المنطقة أمر ليس سهلا ونسأل الله ان يجنب البلاد خطر هذه الاحداث، وننتقد الموقف الحكومي لعدم تعويض متضرري الامطار فالحكومة ليست ضعيفة او ماعندها فلوس كي تتاخر في صرف التوصيات حتى هذا الوقت.

وتابع الرومي: انتقد في نفس الوقت عدم انجاز تقاريرها وتقرير الامانة العامة للمجلس خير شاهد على تقاعس اللجان التي لا تجتمع.

ووافق المجلس على التمديد للجنة الفتوى والتشريع اسبوعين لانجاز تقريرها كما وافق على التمديد للجنة حادثة الامطار اسبوعين، وتلا الامين العام العرائض والشكاوى المدرجة على الجبسة، وانتقل المجلس لبند الاسئلة

ووافق المجلس على رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول في إدارة الفتوى والتشريع يطلب فيها تمديد عمل اللجنة أسبوعين حتى تتمكن من إعداد تقريرها.

وطالب نواب أن تكون هناك عدالة وظيفية وقواعد للتوظيف، وبينوا أن قضية التوظيف يجب النظر إليها بعين الاعتبار من المسؤولين لا سيما المتفوقين من الخريجين من جامعات الكويت. ووافق أيضًا على رسالة من رئيس لجنة التحقيق حول حادثة الأمطار يطلب فيها منح اللجنة مهلة إضافية أسبوعين حتى يتسنى لها إعداد تقريرها.

وذكر نواب أن الحكومة إلى اليوم لم تعوض المتضررين وأكدوا ضرورة عدم التراخي في تعويض المواطنين المتضررين من السيول.

واطلع المجلس على رسالة تتضمن تقرير الأمانة العامة عن اجتماعات لجان المجلس الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من 1 فبراير 2019 حتى 30 أبريل 2019 عملًا بالفقرة الأخيرة من المادة 46 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، وتوجه نواب بالشكر لجهود الأمانة العامة في إعداد هذا التقرير

وانتقل المجلس الى توصيات استجواب الوزير الجبري في وقت قال فيه اسامه الشاهين الاستجواب شهد مبارزة سياسية راقية تمت بين الوزير والمستجوبين واشكر الجميع ثم وافق المجلس على التوصيات التي تقدم بها النواب بعدها انتقل المجلس الى بند استجواب رئيس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك المقدم من النائب عبدالكريم الكندري

وقال وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة فهد العفاسي طبقا لنص المادة 69 تطلب الحكومة بحث الاستجواب في جلسة سرية والغانم يامر باخلاء القاعة

وفي اول تعليق قال علي الدقباسي خلال حسابه بتويتر ضد الإحالة للسرية وضد الإحالة للتشريعية فيما يتعلق في استجواب رئيس الوزراء

الهاشم تسأل عدداً من الوزراء عن إجراءات تطبيق سياسة الإحلال

صفاء الهاشم

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالًا برلمانيًا إلى عدد من الوزراء عن إجراءات تطبيق سياسة الإحلال، وتقليل أعداد الوافدين العاملين فيها.

وجاء في نص السؤال الموجه إلى كل من وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، ووزير المالية د.نايف الحجرف، ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري، ووزير التربية ووزير التعليم العالي د. حامد العازمي، عن إجراءات وزاراتهم والجهات التابعة لها لتطبيق سياسة الإحلال، وتقليل عدد الوافدين العاملين فيها.ونص السؤال على ما يلي:

نظرًا لأهمية قضية الكويتيين العاطلين عن العمل والتي تعد من أهم وأبرز القضايا على الصعيدين الحكومي والبرلماني والاختلال الرهيب في التركيبة السكانية وفي هيكل الحكومة الإداري والتي من أهم أسبابها الأعداد الكبيرة من الوافدين الذين يتم الاستعانة بخدماتهم في مختلف قطاعات الدولة.

وحفاظًا على النظام العام ولتحقيق التنمية المستدامة لشبابنا وبناتنا الكويتيين، ولتحقيق سياسة إحلال كويتية للوظائف الحكومية بدولة الكويت.لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم يبلغ عدد الوافدين المعينين في الوزارة والجهات التابعة لكم وذلك في الفترة من عام 1 يناير 2017 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ على أن تتضمن الآتي: (الإدارة والقطاع، والاسم والجنسية، والمؤهل العلمي، وتاريخ التعيين والمسمى الوظيفي، وقيمة الراتب والمكافأة التي يتقاضونها)؟ وما أسباب تعيين الوافدين دون الكويتيين؟

2 – عدد الكويتيين الذين تقدموا إلى نفس الوظائف وأسباب رفضهم.

3 – ما إجراءات الوزارة والمكتب والجهات التابعة لكم في تطبيق سياسة الإحلال؟

4 – ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة والمكتب والجهات التابعة لكم والتي ستتخذ لتخفيض نسبة عدد الوافدين ذوي المؤهلات العلمية المتدنية

الدلال يسأل وزير التعليم العالي عن إجراءات تعيين مدير جديد لجامعة الكويت

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالين برلمانيين إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي، عن إجراءات (التعليم العالي) لاختيار مدير جديد لجامعة الكويت في المرحلة القادمة. ونص السؤال الأول على ما يلي:

تبنت الحكومة الكويتية ضمن برنامجها قاعدة الحوكمة المؤسساتية ومن أهم مبادئها توفر القيادة ذات الكفاءة والقدرة والتي يكون اختيارهم وفق أسس علمية وعادلة، وتعد جامعة الكويت من أهم المؤسسات التعليمية في التعليم العالي التي يستوجب أن يوفر لها صور الدعم.

ومن أبرز صور ذلك قيام وزارة التعليم العالي والوزير المختص بالاهتمام الكبير بقيادة ومنصب مدير جامعة الكويت لأهمية هذا المنصب في إدارة جامعة الكويت مع تقديرنا للمدير الحالي لجامعة الكويت.

ونظرًا لاقتراب مرحلة اختيار مدير جديد لجامعة الكويت ما يتطلب معه تفعيل مبادئ الحوكمة من خلال إجراءات وآليات تكفل اختيار قيادة جديدة لإدارة الجامعة ممن تتوفر فيها مقومات الكفاءة وحسن الأداء والقبول الأكاديمي والإداري.لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما إجراءات وزارة التعليم العالي لاختيار مدير جديد لجامعة الكويت في المرحلة القادمة؟

2– هل وزير التعليم العالي بصدد تشكيل لجنة أو فريق عمل من المختصين والمقبولين أكاديميًا وإداريًا لاختيار أسماء مرشحة لمنصب مدير جامعة الكويت الجديد؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بالإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

3 – ما النظم والضوابط واللوائح المرتبطة بمبادئ الحوكمة، والمتعلقة باختيار وتنصيب مدير جامعة الكويت؟ مع تزويدي بنسخ منها.

الملا يسأل وزير الخارجية عن مخالفات «الصندوق الكويتي للتنمية»

وجه النائب د. بدر الملا سؤالًا برلمانيًا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن الملاحظات والمخالفات المسجلة على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.ونص السؤال على ما يلي:

تضمن تقرير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2017/2018 جملة من الملاحظات والمخالفات المسجلة على الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.لذا يرجى تزويدي وإفادتي بالآتي: 1 – بتاريخ 10 يناير 2018 أصدر مجلس إدارة الصندوق القرار رقم (8) لسنة 2018 بتحديد مخصصات المدير العام ونوابه بواقع راتب (9000) د.ك للمدير العام، ونواب المدير العام بواقع راتب (7000) د.ك لنواب المدير العام بالإضافة إلى مكافأة بواقع شهر ونصف عن كل سنة، لذلك هل طبق الصندوق المادة (38) من قانون الخدمة المدنية التي تستوجب عرض نظم المرتبات وإقرارها وتعديلها على مجلس الخدمة المدنية؟ يرجى تزويدنا بنسخة من المراسلات مع مجلس الخدمة المدنية التي تؤكد موافقته السابقة على الاجتماع المذكور؟ 2 – هل تحصل الصندوق على موافقة لاحقة من مجلس الخدمة المدنية تداركًا للخطأ الذي وقع منه؟ وما الإجراءات اللاحقة التي تمت بعد الحصول على موافقة مجلس الخدمة المدنية؟ 3 – هل تم الصرف للمدير العام أو لأحد نوابه طبقًا لهذا القرار؟ يرجى بيان تاريخ بداية الصرف مع مراعاة بيان الإجراءات القانونية المتسقة مع المادة (38) من قانون الخدمة المدنية بما يؤيدها من مستندات؟

4 – ما مبررات الموافقة على مضاعفة المخصصات المنصرفة لمكافأة نهاية الخدمة للمدير العام ونوابه خلال السنة المالية 2017/2018 من396706 د.ك إلى 1.370.409 د.ك بزيادة نسبتها 336 % عن السنة المالية السابقة؟ وما سياسة مجلس الإدارة في التوافق مع القوانين التي يصدرها مجلس الأمة لا سيما القانون الذي وحد مكافأة نهاية الخدمة والتي تؤكد رغبة المشرع في عدم المبالغة في تحديد مكافأة نهاية الخدمة؟ وما سياسة مجلس الإدارة في التوافق مع السياسة العامة لمجلس الوزراء في ضبط المصروفات المالية؟ 5 – كم عدد الموظفين غير الكويتيين المعينين وفق نظام العقود والذين تم صرف مكافأة نهاية الخدمة لهم على نحو مخالف للمادة (17) من نظام العاملين والقرارات المنظمة لها وذلك على النحو الواردة في تقرير ديوان المحاسبة مع مراعاة تزويدنا بأسمائهم وقيمة ما تم صرفه بالزيادة والإجراءات التي اتخذها الصندوق لاسترداد المبالغ مع تزويدنا بما يثبت ذلك من مستندات؟ 6 – هل عرض كتاب ديوان الخدمة المدنية رقم (2423) المؤرخ في 3 يونيو 2008 على مجلس الإدارة عندما تم إصدار هذا القرار؟ مع مراعاة تزويدنا بمحضر اجتماع مجلس الإدارة الذي يثبت ذلك؟ وفي حالة عدم عرض مثل هذا الكتاب على مجلس الإدارة يرجى بيان الإجراءات القانونية لمن اتخذ هذا القرار في ضوء حجب هذا الكتاب عن مجلس الإدارة مع تزويدنا بما يثبت ذلك من مستندات؟ 7 – يرجى بيان اسم من أصدر القرار السالف البيان والإجراءات القانونية المتخذة بحقه مع تزويدنا بما يثبت ذلك من مستندات؟ 8 – جاء في تقرير ديوان المحاسبة أن هناك وديعتين لدى مؤسسة النقد البحرينية استحقتا الأولى في سبتمبر 2013 والثانية في يوليو 2014 وقد كان الصندوق قد رفض التجديد على تلك الوديعتين إلا أنه بعد ذلك قام بتجديد تلك الوديعتين الأولى لمدة سنتين وفقًا لسعر الليبور فضلًا عن استمرار احتفاظ مؤسسة النقد البحرينية لتلك الوديعتين، لذلك يرجى بيان الإجراءات المتخذة في سبيل استرداد تلك الوديعتين منذ تاريخ استحقاقهما وحتى تاريخ الإجابة مع تزويدنا بما يثبت ذلك من مستندات؟ 9 – هل احتفظ الصندوق بحقه بتعويضه عن فوات الفرص الاستثمارية التي تحقق له عوائد أفضل في ضوء احتباس مؤسسة النقد تلك الوديعتين مع مراعاة تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك؟ 10 – هل تم استخدام تلك الوديعتين من ضمن نطاق عمل الصندوق؟ يرجى تزويدنا بما يثبت ذلك من واقع القانون والنظام الأساسي للصندوق. 11 – ما مبررات الصنودق في إبرام عقد خدمات استشارية بلغت قيمتها 2.360.500 دولار أميركي على الرغم من وجود مكتب فني دائم للصندوق في مملكة البحرين أسندت إليه الأعمال لاحقًا؟ مع مراعاة بيان اسم المكتب الاستشاري الذي تولى متابعة أعمال المنحة رقم (62) وتزويدنا بنسخة من العقد المبرم مع المكتب الاستشاري؟ 12 – ما أسباب عدم اتخاذ الصندوق أية إجراءات إزاء عدم موافقته على تمديد العقد الاستشاري لمشروع تطوير شارع الشيخ جابر الأحمد في البحرين ما يعد معه إخلالًا بالاتفاقية الإطارية؟ 13 – ما أسباب التناقض في عرض الوضع المالي لمشاريع المنحة رقم (62) بين تقرير المكتب الاستشاري لشهر مارس 2018 وبيانات الإدارة المصرفية في الصندوق؟ وأي البيانين هو الصحيح؟ وما أسباب عدم صحة البيان الآخر؟ وما أسباب عدم ذكر المخصص المحدد للمشاريع المولة من المنحة والمسحوب منهم؟ وكم تبلغ قيمة هذا المخصص المحدد وقيمة ما تم سحبه؟ وما إجراءات الصندوق تجاه هذا التناقض والمتسبب فيه؟ مع مراعاة تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك. 14 – من الذي أصدر الموافقة بتاريخ 21 يناير 2018 والتي على إثرها قام الصندوق بإضافة مشروع جديد بقيمة 9.926.671 دولارًا أميركيًا في شأن المنحة رقم (65) المقدمة للمملكة الأردنية الهاشمية على نحو مخالف لقرار مجلس الوزراء مستغلًا وجود فائض من أموال المنحة؟ وما الإجراءات القانونية المتخذة بحق من وافق على إضافة هذا المشروع؟ مع مراعاة تزويدنا بالمستندات الدالة؟

15 – جاء في تقرير ديوان المحاسبة أن استثمار الصندوق في صندوق JER REAL estate partner 111 قد بلغ كخسارة غير محققة ما نسبته 92.9 % من التكلفة، لذا يرجى بيان أسباب الخسارة مع مراعاة تزويدنا بدراسة الجدوى للدخول في هذا الاستثمار. 16 – جاء في تقرير ديوان المحاسبة أن استثمار الصندوق في صندوق Jer europe fund 111 قد بلغ كخسارة غير محققة ما نسبته 99.8 % من التكلفة، لذا يرجى بيان أسباب الخسارة مع مراعاة تزويدنا بدراسة الجدوى للدخول في هذا الاستثمار.

17 – ما أسباب عدم وجود وحدة متخصصة لإدارة المخاطر في إدارة الصندوق لأنشطته وعملياته، وما أسباب امتناع الصندوق عن تلافي هذه الملاحظة الهامة على الرغم من تقرير ديوان المحاسبة لذلك لأكثر من سنة مالية؟

18 – هل هناك مبالغ مودعة في شركات ذات غرض خاص أو استثمرت في صناديق لديها هذا النوع من الحسابات؟ يرجى بيان أسماء تلك الصناديق أو الشركات ذات الغرض الخاص وقيمة المبالغ المتبقية أو المتعلقة أو المحتجزة في تلك الحسابات مع ماعاة بيان الإجراءات التي قام الصندوق باتخاذها على أن تكون الإجابة مشفوعة بالمستندات. 19 – يرجى بيان من اتخذ القرار في الصندوق في شأن تجديد الاتفاقية الخاصة بالخدمات القانونية في الولايات المتحدة الأميركية على نحو مخالف للمادتين (13و14) من قانون إنشاء ديوان المحاسبة مع بيان الإجراءات القانونية المتخذة في حقه؟

بدر الملا